باسمه تعالی

در برخی از ابواب نحوی، به قاعده «یغتفر فی الثوانی ما لا یغتفر فی الأوائل» استدلال شده است:

نوع تابع	محل استشهاد به قاعده	توضیح
عطف نسق	**عطف در جایی که در معنا نتوان عامل معطوف علیه را بر معطوف تکرار کرد.** (اُسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ اَلْجَنَّةَ) (وَ اَلَّذِينَ تَبَوَّؤُا اَلدّٰارَ وَ اَلْإِيمٰانَ)	(اُسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ اَلْجَنَّةَ) التقدير: اسكن انت و ليسكن زوجك. و السبب فی هذا أننا لو أعربنا كلمة: «زوج» معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل فی المعطوف (زوج) هو العامل فی المعطوف عليه، أی: فی الفاعل المستتر. فيكون الفعل: «اسكن» عاملا فی فاعله، و فی كلمة: «زوج»، فهو الذی رفع كلمة «زوج» و هی بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل و يترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسما ظاهرا مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر. هذا تعليلهم. و هو تعليل مرفوض، يعارضه ما يرددونه كثيرا من أنه: «قد يغتفر فی التابع مالا يغتفر فی المتبوع»، أو: «قد يغتفر فی الثوانی مالا يغتفر فی الأوائل». فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلا لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسما ظاهرا، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع و التيسير؛ فلا داعی للتكلف و التقدير... و مثال المعمول المنصوب قوله تعالى فی أنصار الدّين (وَ اَلَّذِينَ تَبَوَّؤُا اَلدّٰارَ وَ اَلْإِيمٰانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هٰاجَرَ إِلَيْهِمْ...)، و معنى تبوّءوا الدار أعدّوها للسكنى. و هذا المعنى مناسب للدار؛ لكنه غير مناسب للإيمان، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة: هيئوا الإيمان للسكنى؛ و من ثم أعربت كلمة: «الإيمان» مفعول لفعل محذوف تقديره: «ألفوا» و هذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التی قبلها *(النحو الوافي ج ۳، ص ٦٣٧.)*
	عطف در جایی که در لفظ نتوان عامل معطوف علیه را بر معطوف تکرار کرد. (قام زیدٌ و	خاتمة: فی مسائل متفرقة: لأولى: يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو: قام زيد و عمرو، و الثانی نحو قام زيد و أنا، فإنه لا يصلح قام أنا و لكن يصلح قمت و التاء بمعنى أنا... الثانية: لا يشترط فی صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد و أنا و امتناع قام أنا و زيد. *(حاشية الصبان على شرح الأشموني ج۳، ص۱۸۷)*
	عطف در جایی که معطوف همراه با أن ناصبه آمده ولی معطوف علیه منصوب حتی است. (حتّی یکون ... أو أن یبینَ)	من فروع ذلك: ظهور «أن» مع المعطوف على منصوب حتى كقوله: -حتّى يكون عزيزا في نفوسهم أو أن يبين جميعا و هو مختار و إن كان لا يجوز ظهورها بعد (حتى) لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمل الأوائل. *(الأشباه و النظائر في النحو، سيوطى. ج ۱، ص ۳٤۱.)*

عطف نسق	**عطف اسم معرفه (كه بواسطه اضافه به مضمر، معرفه شده) به مجرور كلمات (رُبَّ، كلّ، ايّ و كم) كه نكره است.** (رُبَّ رجلٍ و أخيه) (كلّ شاةٍ و سَخلتِها) (أيّ فتى هيجاء أنت و جارِها) (كم ناقةٍ و فَصيلِها)	و لا يجوز: كل سخلتها، و لا أي جارها، و لا ربّ أخيه. إذ لا تضاف «كلّ» و «أيّ» إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، و لا تجرّ «ربّ» إلا النكرات. *(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٣٤٨)* مما لا يتعرف بالإضافة شيئين: أحدهما ما وقع موقع نكرةٍ لا تقبل التعريف نحو: رب رجل و أخيه، و كم ناقة و فصيلها، لأن رب و كم لا يجران المعارف. ... و جعل بعضهم المعطوف معرفة و قال: إنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل. *(حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٢، ص ٣٨١)* أمّا الضمير في نحو: ربّ شاة و سخلتها، فنكرة، كما في: ربّه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أوّلا؛...و لا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو: جاءني رجل فضربته، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي، دون غيره من الرجال... و لو قلت: ربّ رجل كريم و أخيه، لم يجز (أى الضمير في مثل ذلك لا يعتبر نكرة.)، و كذا كل شاة سوداء و سخلتها بدرهم، لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصة بصفة؛ *(شرح الرضي على الكافية. ج ٣، ص ٢٣٥)*
	در باب كنايات چنانچه بخواهيم به تمييز «كم» عطف كنيم. (كم رجلا و نساؤهم جاؤوك)	قد أجاز النحاة: كم رجلا و نساؤهم جاؤوك، عطفا على معنى كم، و أجازوا النصب عطفا على التمييز، و إن كان نكرة لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعد عن كم. *(الأشباه و النظائر في النحو، سيوطى. ج ١، ص ٣٤٢.)* و يجوز: كم امرأة جاءتك، و جئنك و جاءك، حملا على اللفظ و المعنى، ولا يجوز أن يكون الضمير عائدا إلى التمييز، لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر و هو جملة؛ و لا تقول: كم رجلا و نساء جاؤوك، بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين؛ و أمّا قولك: كم شاة و سخلتها، و كم ناقة و فصيلها، فلكون المعطوف أيضا نكرة، على ما نبيّن في باب المعارف؛ و قد جوّز بعض النحاة، نحو: كم رجلا و نساء، لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ... و قد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف. *(شرح الرضي على الكافية. ج ٣، ص ١٦٤)*
	در جايى كه بوسيله لا عاطفه، بخواهيم كلمه مشتقِ مثنى را به مشتقِ مفرد عطف كنيم درحالى كه خود معطوف عليه نعت براى اسم مفردى است. مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين	و يقولون: «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين»، و يمتنع «قائمين لا قاعد أبواه»، على إعمال الثاني و ربط الأول بالمعنى. (مغنى اللبيب، ص٣٤٩) يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين و إن لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل. (حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣، ص ٩٦)

عطف نسق	**چنانچه شرط، فعل مضارع باشد و بخواهیم به جواب مضارع آن، فعل ماضی را عطف کنیم.** (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ اَلسَّمٰاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)	و لا يجوز «إن يقم زيد قام عمرو» في الأصح، إلا في الشعر ... و لا يكون في النثر فعل الشّرط مضارعا و الجواب ماضيا... قوله: (في الأصح) هذا مذهب الجمهور و قال الفراء: لا يختص بالشعر بل يقع في النثر و اختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقم ليلة القدر إيمانا و احتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه. *(حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ج ٣، ص ٨٤٨.)* اقول: ان ابن هشام غفل عن هذه الآيات: إِنْ تَتُوبٰا إِلَى اَللّٰهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمٰا)، (أَ نُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشٰاءُ اَللّٰهُ أَطْعَمَهُ)، (و إِذٰا تُتْلىٰ عَلَيْهِ آيٰاتُنٰا قٰالَ أَسٰاطِيرُ اَلْأَوَّلِينَ) *(علوم العربية. ج ٢، ص ٦٦٢)*
	عطف در جایی که معطوف علیه ضمیری است که بعد از لولا واقع شده است. (لولاي و زيد لكان كذا و كذا)	و قال ابن هشام في (تذكرته): سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت: يجب الرفع نحو لولاي و زيد لكان كذا و كذا، ...و ذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا و إن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضا في موضع رفع بالابتداء، و نظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل إذا قيل: لعل زيد قائم، ألا ترى أن (قائم) خبر مرفوع و ليس معمولا للعل، لأنها هنا حرف جر كالباء و اللام فلا تعمل غير الجر، و إن عطف على محله من الخفض، فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا لأنا إذا قلنا: لولاك و لولا زيد لزم جر لولا للظاهر و هو ممتنع بإجماع، و إن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لأن العامل حينئذ هو لولا الثانية، و قد يرجح بأن يدعي أنهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفر في الأوائل. *(الأشباه و النظائر في النحو، سيوطى. ج ١، ص٣٤٣.)*
	چنانچه در اضافه لفظیه، برای مضاف الیه معرف به ال، بخواهیم عطف اسم معرفه خالی از ال را عطف کنیم. (الواهب المائة الهجان و عبدها)	و قال في (البسيط): جوز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرف بأل إذا كان للحال أو الاستقبال نحو: (الضارب زيد الآن أو غدا) و احتج بالقياس على قول الشاعر: - الواهب المائة الهجان و عبدها عوذا تزجي بينها أطفالها و الجواب: أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع. *(الأشباه و النظائر في النحو، سيوطى. ج ١، ص ٣٤١.)*
	عطف بر «غُدوة» منصوب که بعد از «لدن» آمده است. (لدن غُدوة و عَشية)	و إذا عطف على (غدوة) المنصوب ما بعدها فقيل: لدن غدوةً و عشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع و النصب على اللفظ. و ضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب و أوجبه أبوحيان و منع الجر، لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع. قال: و لا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة و هو غير محفوظ إلا فيها، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل. *(الأشباه و النظائر في النحو، سيوطى. ج ١، ص ٣٤٤)*

عطف نسق	**چنچه خبر ما مشبهه به لیس، مجرور به باء زائده باشد و بخواهیم اسمی را بوسیله لکن و یا بل به آن عطف کنیم.** (ما النجمُ بِمُظلم، لکن مُضیء)	إذا كان خبر «ما» مجرورا بالباء الزائدة مثل: ما النجم بمظلم، لكن مضيء - أو بل مضيء - وجب الرفع أيضا دون النصب و الجر. و يقول النحاة: لا يصح الجر عطفا على لفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة. و لا النصب، عطفا على محله. و حجتهم أن الباء «عملت» الجر فى المعطوف عليه، فهى العاملة أيضا فى المعطوف تبعا لذلك؛ لأنه يشابه المعطوف عليه فى حركات الإعراب. فالعامل فيهما واحد، و المعطوف هنا موجب كما سبق. و هى لا تدخل على الموجب و إنما تزاد بعد النفى. و هذا كلام مردود، لأنه نظرى فقط، فوق أنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل. و سجل النحاة هذا فى مواضع متعددة، و الواجب أن يرجعوا للكلام العربى، و يعرضوا لحالته، ثم يستنبطوا منه الحكم الواقع. و لا نعرف أنهم فعلوا. و لهذا نجيز الجر و النصب، و إن كان الرفع هو الأقوى. *(النحو الوافي ج ١، ص ٥٤١.)*
	در باب اشتغال چنانچه اسم مشتغل عنه بعد از جمله ذات وجهین بیاید و بخواهیم به صغری (که جمله فعلیه است) فعلی را عطف کنیم که در آن ضمیر اسم اول وجود ندارد. (وَ اَلنَّجْمُ وَ اَلشَّجَرُ یَسْجُدٰانِ وَ اَلسَّمٰاءَ رَفَعَهٰا)	شرح الاشمونى: (و إن تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخيّرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع و النصب على السواء بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول، أو عطفت بالفاء. نحو: زيد قام و عمرو أكرمته فى داره، أو فعمرا أكرمته برفع عمرو و نصبه، فالرفع مراعاة للكبرى و النصب مراعاة للصغرى، و لا ترجيح لأن فى كل منهما مشاكلة ... فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول و لم تعطف بالفاء فالأخفش و السيرافى يمنعان النصب، و الفارسى و جماعة منهم الناظم يجيزونه. حاشية الصبان: قوله: (يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى و سم. ... و نقل ابن عصفور أن سيبويه و غيره لم يشترطوا ضميرا و استدل لذلك بإجماع القراء على نصب (وَ اَلسَّمٰاءَ رَفَعَهٰا) و هى معطوفة على يسجدان من: (وَ اَلنَّجْمُ وَ اَلشَّجَرُ یَسْجُدٰانِ) و ليس فيها ضمير يعود على النجم و الشجر. و وجه الاستثناء أنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل. *(حاشية الصبان على شرح الأشموني ج٢، ص ١٢٤)*

نوع تابع	محل استشهاد به قاعده	توضیح
بدل و عطف بیان	**در جایی که متبوع، منادی است ولی تابع آن، شرایط منادی واقع شدن را ندارد.** «یا غُلامُ یَعمُرَ» «یا أیها الرجل غلام زید.» «یا زید الحارث، و یا زید هذا»	و صالحاً لبَدَليّة يُرَى عطف البيان في جميع المسائل غير مسألتين: الأُولى: أن يكون التابع مفرداً معرباً و المتبوع مُنادى، نحو: «يا غُلامُ يَعمُرَ»، فيجب في هذه الحالة كونه عطف بيان، و لا يجوز أن يكون بدلاً، لأنّه لو كان، لكان في تقدير حرف النداء، فيلزم ضمّه. و الثانية: أن يكون المعطوف خالياً من «لام» التعريف و المعطوف عليه معرَّفاً بها مجروراً بإضافة صفة مقترنة بها، نحو «بِشْر» الّذي هو تابع «البَكْرِيّ» في قوله: «أنَا ابْنُ التَارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ». فيجب في هذه الحالة أن يكون عطفاً، و ليس أن يُبدَل بِالمَرضيّ عندنا؛ لأنّه حينئذ يكون في تقدير إعادة العامل فيلزم إضافة الصفة المعرّفة بـ - «اللام» إلى الخالي منها، و هو غير جائز، كما تقدّم. و هو مرضيّ عند الفرّاء، لتجويزه ما يلزم عليه. تنبيه: استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما علّلنا به هاتين المسألتين بأنّهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.و قد جوّزوا في (إِنَّكَ أَنْتَ اَلتَّوّابُ اَلرَّحِيمُ) كون «أنت» تأكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لا يجوز «إنَّ أنت». *(البهجة المرضية في شرح الألفية في أسلوبها الجديد. ص ۲۷۳)*
	متبوع در اضافه لفظیه، مضاف‌الیه واقع شده و الف‌ولام دارد ولی تابع آن خالی از الف‌ولام است. «أنَا ابْنُ التَارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ»	هذا رأى المانعين. و فيه ما فيه من إرهاق و تعسير بغير طائل؛ لأن المعنى واضح على البدلية؛ كوضوحه على عطف البيان، و ليس أحدهما أبلغ من الآخر، و لا أكثر تداولا و استعمالا، و لا مخالفا لأصل لغوى واقعىّ. ففيم الحذف، و التقدير، و النية، و الملاحظة...؟ و بخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب - و غيره - من أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل؛ أى: قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع. و ذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة. فليس من ضرر مطلقا ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع، كهذا الموضع. إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده. فلم العناء؟ و فيم التعسير؟ *(النحو الوافي ج ۳، ص ٥٤٨.)*
بدل	**در جایی که برای مضاف الیه «کلا»، تابعِ مفرّق و مفصّل آورده شود.** «کلا أخویك زیدٍ و عمروٍ عندی.»	و منها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد و عمرو عندى لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه و هو عمرو محل أخويك لزم إضافة كلا إلى مفرق و هى إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق و شذ كلا أخى و خليلى قال الموضح فى الحواشى و هذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لا بدّ و أن يكون صالحا للإحلال محل الأول و فيه نظر لأنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل. *شرح التصريح على التوضيح ابن مالک فى النحو و الصرف. ج ۲، ص ۱۳۳.*

بدل	**در جایی که مستثنی منه غیرموجب و مستثنی موجب باشد و بخواهیم بدل از لفظ بگیریم.** «لا اله الّا اللّه»	یصح فی کلمة: «اللّه» فی (لا اله الّا اللّه) الرفع، إما باعتبار أنها بدل من «لا» مع اسمها؛ لأنهما فی حکم المبتدأ، إذ هما فی محل رفع بالابتداء عند سیبویه... و... و إما باعتبار أنها بدل من اسم «لا» قبل دخول الناسخ علیه، فقد کان فی أصله مبتدأ قبل مجیء «لا» و إما باعتبارها بدلا من الضمیر المستتر فی الخبر المحذوف - و هذا هو الرأی الشائع - و تقدیر الضمیر «هو»؛ فتکون کلمة: «اللّه» بدلا منه: و یصح نصب کلمة: «اللّه» علی الاستثناء؛ لأن الکلام تام غیر موجب؛ فیجوز فیه البدلیة و النصب - کما هو معروف فی أحکام المستثنی. و قالوا لا یجوز فی لفظة: «اللّه» و أشباهها - أن تکون بدلا من لفظ «إله» لأنه مستثنی منه منفی، و المستثنی هنا موجب بسبب وقوعه بعد «إلا»، و العامل المشترك الذی عمل فیهما معا هو: «لا». فیترتب علی هذا الإعراب أن تکون «لا» قد عملت فی الموجب - لأن العامل فی البدل هو العامل فی المبدل منه، عند أکثرهم -، و هی لا تعمل فی الموجب. هذا سبب المنع عند أکثرهم. لکن آخرین یقولون بالجواز؛ بحجة أنه یغتفر فی الثوانی ما لا یغتفر فی الأوائل. *(النحو الوافي ج ١، ص ٦٤٥ .)*